حتى لحظة اتخاذ الحكومة قرارا بهذا الشأن في آذار من عام ١٩٧٠ .

وقائع الصقور الجديدة ــ ألون

ان عبارة « خلق وقائع جديدة » من العبارات التي يكثر فريق الصقور في اسرائيل من استخدامها . والوقائع الجديدة لا تتمثل فقط في الاستيطان، وانما ايضا في الدمج الاقتصادي التدريجي ، وفي انشاء القواعد والمراكز العسكرية ، وفي توسيع شبكة الطرق وتحسينها .

ان نظرة ايغال الون بالنسبة للاستيطان تختلف عن نظرة دايان ، وان كانت المحصلة العملية للنظرتين في النهاية واحدة . ان الون يضع التاكيد في الاستيطان على الجانب الامني بالمعنى « السياسي ــ العسكري » له ، وان كان طرأ تحول على تفكيره بالنسبة لهذه المسألة مؤخرا . ولكن قبل ان نتكلم بشيء من التفصيل عن النظرتين يجدر بنا أن نشير الى ان الجدل الاساسي حول الاستيطان والدمج الاقتصادي كان يمس الوضع في الضفة الغربية ، وربما غزة ، وليس الجولان بالتاكيد . ان الجولان اعتبرت جزءا من اسرائيل ، فالغي العمل بالقانون السوري والعملة السورية واحل محلهما القانون والعملة الاسرائيلية . وتظهر الارقام المتعلقة ببناء المستوطنات ، ما تم انشاؤه حتى الان وما هو تحت الانشاء ، ان الاستيطان في الجولان كان يسير بسرعة حثيثة ، كما تظهر المخططات الموضوعة لتطوير الاستيطان ومصادر المياه والزراعة في الهضبة انه لم يكن هناك ثمة خلاف كبير داخل الحكومة الاسرائيلية حول هذا الموضوع. فمن أصل (٢٢) مستوطنة كانت قد تمت اقامتها حتى شهر آذار من عام ١٩٧٠ ، تقع (١٠) مستوطنات داخل تخوم هضبة الجولان ، وتتوزع الباقية كالتالي : (٥) في غور الاردن ، و(٣) في شمال سيناء ، و(٢) في غوش عتسيون بين القدس والخليل، وواحدة في بيت نوبا (موديعين). ومن اصل (٨) مستعمرات كان العمل جاريا في انشائها حتى ذلك التاريخ تقع (٤) ضمن تخوم الهضبة ، مقابل واحدة في غور الاردن ، واثنتان في مدخل رفح وواحدة في غوش عتسيون(١٢). ونشرت جريدة هآرتس الرصينة في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ انه قد تمت الموافقة على برنامج خماسي لتطوير مستعمرات هضبة الجولان وتثبيتها اقتصاديا ، وان المتحدث بلسان وزارة الزراعة صرح بأن مبلغ (١٧٠) مليون ليرة اسرائيلية مطلوب لتنفيذ هذا المخطط لاستثمارها في اعمال مخططة كاقامة المباني وتطوير الحقول المنتجة . وذكر حاييم جفتي وزير الزراعة الاسرائيلي في تصريح نشرته جريدة دافار بتاريخ ١٩٧٠/٨/١٧ ان الاولوية بالنسبة لتطوير الهضبة ستعطى لتنمية مصادر المياه للتوصل الى (٢٨) مليون كم مربع من المياه في السنة(١٣).

هذا بالنسبة للجولان . ولم يكن الامر كذلك بالنسبة للضفة الغربية . ان التصورات بشأنها ما زالت غامضة وان كان هذا لا يعني ان حركة فرض الوقائع الجديدة فيها غير جارية . ان اسرائيل لم تصرح حتى الان بشكل رسمي انها معنية بضم الضفة الغربية وما زال القانون الاردني ساري المفعول والعملة الاردنية معمولا بها . والسبب الرئيسي هو أن الضفة الغربية عامرة بالسكان ومن الصعب جدا ، ضمن الظروف السائدة الان في المنطقة والعالم ، تفريغها من سكانها الفلسطينيين العرب . ان الون يرى في الضفة الغربية « متنفسا امنيا وطيدا نستطيع بواسطته صد كل اعتداء من الشرق »(١٤).ويصرح بانه مهما كان الحل السياسي للمناطق المأهولة بالسكان في القرى العربية في الضفة الغربية فان نهر الاردن وغور الاردن وسلسلة الجبال العالية التي تمتد بمحاذاة نهر الاردن بما في ذلك الصحراء الواقعة بين البحر الميت والخليل يجب ان تبقى كلها بيد اسرائيل(١٥). وقد قدم الون مشروعا اشتهر باسمه يدعو فيه الى اقامة سلسلة من المستوطنات تغلب عليها الصبغة العسكرية في المناطق الا ستراتيجية غير المأهولة كثيرا بالسكان لتشكل حزاما امنيا يمتد على طول نهر الاردن ويساعد اسرائيل على محاربة التسلل الفدائي ومنع دخول أي جيش عربي الى الضفة في المستقبل . ويرى ابني نيسان ، احد كتاب جريدة دافار ، ان اكبر مزية لمشروع الون تكمن في مرونته ازاء « الشريك » للتسوية ... فقد اوجد المشروع، في رأيه ، امكانية للتسوية مع المملكة الاردنية ، او مع كيان فلسطيني يحصل على سيادته ضمن حدود المملكة الهاشمية ... كما أوجد امكانية لاقامة منطقة من الحكم الذاتي في المناطق المأهولة من الضفة الغربية(١٦).

من الواضح ان الكاتب المذكور، في اعتباره المشروع منسجما مع الاختيارات المذكورة كلها ، ينطلق من تصوره لفارق كبير موجود بين استيطان الون الذي تغلب عليه الصبغة « الامنية ــ العسكرية »